



كلية : الآداب

القسم او الفرع : قسم التاريخ

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د محمد يحيى أحمد عباس الجوعاني

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ أوربا الحديث

اسم المادة باللغة الإنكليزية : **Modern European history**

اسم المحاضرة السابعة باللغة العربية : الأوضاع الداخلية في الدول الأوربية 1870 - 1914

اسم المحاضرة السابعة باللغة الإنكليزية : **The internal situation in European countries 1870-1914**

الأوضاع الداخلية في الدول الأوربية 1870 - 1914

أولا : الجمهورية الفرنسية الثالثة

انهارت إمبراطورية نابليون الثالث في فرنسا تحسنت ضربات الجيش الألماني في حرب السبعين (١٨٧٠ - ١٨٧١) وتألقت حكومة مؤقتة أعلنت نظام الحكم الجمهوري ، وعقدت الهدنة مع ألمانيا ريثما يتم انتخاب جمعية وطنية تمثل الشعب الفرنسي وتأخذ على عاتقها عقد الصلح مع الألمان ووضع دستور وانتخاب رئيسا البلاد ، ولقد أجرت الحكومة المؤقتة انتخابات عامة في فرنسا أسفرت عن فوز الملكيين بأربعمئة مقعد في الجمعية الوطنية. بينما ظفر الجمهوريون بمنتين وخمسين مقعدا ، وكانت الدلائل تشير الى فوز الملكيين ورجوع آل بوربون الى عرش فرنسا مرة أخرى بعد إجراء انتخابات رئيس الحكومة الفرنسية

اجتمعت الجمعية الوطنية وانتخبت من بين أعضائها أدولف رئيسيا مؤقتا للسلطة التنفيذية على ان يمارس صلاحيته بإشراف الجمعية وبمساعدة وزراء ينتخبهم هو بنفسه ، ثم انتقلت من مدينة بوردو الى فرساي بمرام معاهدة الملح المانيا ، وقبل اجتماع الجمعية في فرساي نشبت ثورة (الكوميون) في باريس وبعض المدن الرئيسية في الثامن عشر من آذار ١٨٧١ ومن أبرز العوامل التي أدت إلى قيام ثورة الكوميون : **commune**

- 1- كان الثوار يريدون الاستمرار في الحرب بينما صوت الشعب الفرنسي للسلم مع الألمان.
- 2- اسفرت انتخابات الجمعية الوطنية عن فوز الملكيين المبعوضين لدى الثوار
- 3- تدهور الأحوال الاقتصادية في باريس بسبب الحرب وحصار الجيش الألماني وارتفاع الأسعار وقلة المواد الغذائية
- 4- أوقفت الجمعية الوطنية رواتب الحرس الوطني وأمرت بتسريحهم
- 5- أمرت الجمعية الوطنية دفع الإيجارات والديون التي أوقفتها الحكومة الفرنسية أثناء الحرب ، في الوقت الذي كانت باريس تعاني الام الجوع والفاقة. والناس كانوا يموتون بالمئات

لهذه الأسباب أعلنت الثورة في باريس ، ورفضت كومونه ، باريس سلطة الجمعية الوطنية ، وتكونت كوميونات في مناطق عديدة في فرنسا. وخشيت العناصر المجانية في فرنسا من عاقبة الثورة فصاعدت الجمعية في إخمادها وعندما رجع الجيش الفرنسي ساحة القتال في نيسان ١٨٧١ حاصر باريس ، وبعد قتل ستة أسابيع انتهت كوميونة باريس ، لكن الأوضاع لم تستقر ، فقتل عدد من الناس

ودمرت المؤسسات ، وأحرقت بعض الفنادق والقصور الفخمة ، واستمرت أساليب القتل والتخريب تفتك بالناس الى منتصف حزيران من تلك السنة

انتصرت الجمعية الوطنية أخيرة برئاسة تيير الذي قتل من الأعضاء الأوربيين الجمعية بين صفوف الجمهوريين ، وأخذت الجمعية تطبق سياسة معتدلة.

وكانت الخطوة الثانية التي اتخذتها الجمعية بعد القضاء على كومبونة باريس هي الصلح مع الألمان ففي مايس ١٨٧١ وقفت معاهدة فرانكفورت نصت على إلحاق الألزاس والقسم الأكبر من اللورين بالمانيا ودفع غرامة حربية قدرها خمسة مليارات فرنك ذهباً ، على أن تبقى الجيوش الألمانية تحتل بعض مناطق فرنسا الى ان يتم دفع المبلغ ، وتقوم الحكومة الفرنسية بدفع نفقات القوات المحتلة . فقام تيير بحملة واسعة لجمع التبرعات في فرنسا وقدم الفرنسيون الغالي والنقيم للتخلص من الجيش الألماني فتم دفع المبلغ في غضون ثلاث سنوات ، وانسحب الجيش الألماني عام ١٨٧٣ من فرنسا ، واعتبر تيير محرر البلاد

وأخيراً تفرغت الجمعية الوطنية لوضع دستور للبلاد وتقرير نظام الحكم في فرنسا وهنا اختلف الجمهوريون والملكيون في تحديد نوع الحكم وحصل اختلاف بين الملكيين أنفسهم (آل بوربون وآل اورليان) مما جعل الكفة تميل الى جانب الجمهوريين وفي عام ١٨٧5 وضع دستور لفرنسا والذي نص على أن ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الجمعية الوطنية وكان البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ ، سيطرة كبرى على الحكومة كي تكون الجمعية الوطنية حصناً في وجه دكتاتورية السلطة التنفيذية . وبوضع الدستور انتهت مهمة الجمعية الوطنية التي حكمت فرنسا مدة خمسة سنوات

وكانت الجمعية الوطنية قد انتخبت في عام ١٨٧3 الجنرال ماكماهون ونيسا للجمهورية لمدة سبعة سنوات . وفي عام 1876 جرت انتخابات أول مجلس تشريعي في ظل الدستور الجديد ، وأسفرت النتيجة عن فوز الجمهوريين بأغلبية ساحقة في المجلس النيابي ، وفوز الملكيين في مجلس الشيوخ، ويحاول ماكماهون القيام بدعايية واسعة لإرجاع الملكية الى فرنسا. إلا أن المجلس النيابي كان واقفاً بالمرصاد ، فاضطرر مكماهون الى حل المجلس ، ولما أجريت انتخابات جديدة كانت النتيجة فوز الجمهوريين بأغلبية ساحقة ، واجبروا الوزارة التي أغلب أعضائها من الملكيين على الاستقالة فتألفت وزارة من الجمهوريين ، ولم يحل عام ١٨٧٩ حتى كان الجمهوريون مسيطرين على المجلسين النواب والشيوخ فقدم الرئيس مكماهون الاستقالته ، فاجتمعت الجمعية الوطنية وانتخب كريفى رئيساً للجمهورية فأصبحت الجمهورية الثالثة بعد تسع سنوات من تاسيسها بيد الجمهوريين وفي عام ١٨٨٠ انتقل مقر الحكومة الفرنسية من فرساي الى باريس.

كان الجمهوريون يحكمون فرنسا بعد عام ١٨٧٩ ، وقل عدد النبلاء في الدولة بحيث أصبحت الحكومة حكومة الطبقة الوسطى ، وكانت الأحزاب السياسية في فرنسا تنقسم الى جمهوريين معتدلين وراдикаليين واشتراكيين . وكانت القنة

الأولى هي المسيطرة على الوزارة والمجلس النيابي ، واشتهروا بنزعتهم الإصلاحية والتوسع الاستعماري ، ومعارضة الكنيسة الكاثوليكية . وكان زعيم ولاء كامبينا والذي أصبح رئيسا للوزراء، وبعد وفاته عام 1882 أصبح جول فيري محله ورئيسا للحزب الجمهوري

أما الراديكاليون فكانوا أكثر ثورية ودعاة إلى الإصلاح من المعتدلين . كما أنهم كانوا أقل ميلا إلى الاستعمار والاهتمام بالسياسة الخارجية وكان زعيمهم جوري كلمينسو (1841 - 1929) الذي أصبح رئيسا للوزارة في أواخر الحرب العالمية الأولى. وأسس جريدة اخذ يهاجم حكومة جول فيري والمعتدلين والملكيين على حد سواء.

كانت الوزارات في عهد الجمهوريين انتلافية واستمرت كذلك الى عام 1895 وظل الجمهوريون المعتدلين متحدين على الرغم من معارضة الراديكاليين خوفا من رجوع الملكي الى الحكم ، والذي فقدوا أملهم باستعادة النظام الملكي الى البلاد بعد موت كونت دي باريس عام 1895 ، كما ان الناس قد تعودوا على النظام الجمهوري وقل عدد النواب الملكييين في البرلمان

ومن الأعمال المهمة التي قامت بها حكومة جول فيري خلال مدة الثمانينيات جعل يوم الرابع عشر من تموز (يوم سقوط الباستيل) عيدا وطنيا لفرنسا والعفو عن زعماء ثورة الكوميون ، واستحداث امتحان الكفاءة للحصول على الوظائف المدنية والدبلوماسية، وانتخاب الموظفين الإداريين بدلا من تعيينهم من قبل الحكومة وإفساح المجال لتكوين الاتحادات العمالية للدفاع عن حقوق العمال ومنح حرية الصحافة والإجتماعات ومن القوانين المهمة التي اهتم بها الجمهوريون هي القوانين التي تخص التعليم ، وفي عام ١٨٨٢ سن قانونا جعل التعليم الإبتدائي إلزاميا من السادسة الى الثانية عشر كما ان المدارس اصبحت تحت إشراف الحكومة بدلا من المؤسسات الدينية الكاثوليكية وخاصة في المرحلة الابتدائية . وقامت الحكومة بتأسيس عدد من المدارس الحكومية بغية توسيع التعليم وإخراجها من سيطرة رجال الدين وتعد هذه القوانين من مآثر الجمهورية الثالثة فقد انخفضت الأمية في فرنسا من 15% في عام ١٨٨٠ الى 4% في نهاية القرن التاسع عشر ، وبين الإناث الى 7% ، وتم بناء خمسة وعشرون ألف مدرسة

كان هذا الإجراء من قبل الحكومة في مجال التعليم ، وإشراف الدولة عليه ، ومنع رجال الدين في القيام بالتعليم أثره البالغ في تصدع العلاقات بين الكنيسة والدولة

وفي عام 1885 اضطر جول فيري الى الاستقالة لوقوف الكاثوليك ضده بسبب سياسته الدينية والتعليمية. كما أن الراديكاليين سحبوا منه الثقة . بسبب سياسته الاستعمارية في أفريقيا واسيا ، وكانت الانتخابات الجديدة قد أسفرت عن فوز الجمهوريين ، وانتخب كريفى مرة أخرى لرئاسة الجمهورية في عام 1886 وقد واجه في عهده الجمهوريون المعتدلون في عهده بعض الإحداث والفضائح في

فرنسا أوبرزها ، حادثة بولانجي (1886 - 1889) وفضيحة دانيال ولسن 1887 وفضيحة باناما (1894 - 1989) وحادثة دريفوس (1894 - 1906) تتلخص الأولى بان بولانجي قد اظهر كفاءته في حرب السبعين ، فاختر وزيراً للحربية في الوزارة الجديدة وقد استخدم بولانجي منصبه الوزاري لتعزيز مركزه واخذ يعرض نفسه أمام الجيش والجماهير ، ويتكلم عن حرب الانتقام مع ألمانيا وبذلك نال شعبية عظيمة واصبح معبود الباريسيين وبطل فرنسا الأمر الذي أزع رئيس الوزراء والحكومة الفرنسية ، فطلبوا منه الاستقالة وطرد من الجيش عام 1887 على أن بولانجي لم يقف مكتوف اليدين ، اذ تجمع حوله الملكيون والكاثوليك الحاقدون على الجمهورية الثالثة ، واليونانبرتيون وبذلك كون النفسية حزبا وانتخب عام 1889 في الجمعية الوطنية . وكاد أن يقوم بانقلاب يجعل تفسيه دكتاتوراً لولا ان خالته الشجاعة ، فامرت الحكومة بإلقاء القبض عليه ومحاكمته بتهمة الخيانة ، غير انه انهزم الى بلجيكا وهناك أنتحر بعد سنتين

أما فضيحة دانيال ولسن عام 1887 فتمثلت بتورطه في فضائح مالية فقد استغل منصبه ، كونه صهر الرئيس كريفي ، في جمع المال عن طريق بيع الوظائف، وألقاب الشرف ، وإعمال مريحة أخرى ، ومتخذاً قصر الرئاسة مسكناً له ولزوجته بنت الرئيس . وقد عينت الجمعية الوطنية هيئة تفتيشية لدرس القضية فحكم على دانيال ولسن بالسجن لمدة سنتين ، ولذلك قررت الجمعية الوطنية علم التعاون مع الرئيس ، ولم يقبل أي وزير الخدمة في حكومته ، الأمر الذي أدى الى ان يقدم رئيس الجمهورية استقالته فانتخب (سادي كارنو) رئيساً للجمهورية

وكان مشروع قناة باناما (1889 - 1894) الذي تبناه فرديناند السيبس فاتح قناة السويس ، قد انتهى إلى فضيحة . لقد بدا هذا المهندس بمشروعة عام 1889 وبرأسمال قدره ثلاثمائة مليون دولار واشترك فيه عدد من الرأسماليين اليهود . وبعض رجال الدولة . وكان الغرض من المشروع ربط المحيط الهادي بالمحيط الأطلسي في أضيق نقطة تربط أمريكا بالجنوبية . لقد واجه المشروع صعوبات جمة بسبب رداءة الأحوال المنافية واختلاف طبيعة الأرض هناك عن منطقة السويس . الأمر الذي استنفذ الأموال المخصصة للمشروع . قبل إكماله فسحق المشتركون الى المحكمة عام 1894 ومن بينهم المهندس السيبس وبعض رجالات الدولة فأدينوا جميعاً ، واضطرت الحكومة الفرنسية أن تبيع المشروع الخاسر الى امريكا لإنجازه .

أما حادثة دريفوس (1894 - 1906) فقد حدث أن اتهم رئيس يهودي في الجيش الفرنسي اسمه القرد دريفوس بسرقة أسرار عسكرية وبيعها إلى الألمان فحوكم هذا بالإشغال الشاقة مدى الحياة من قبل محكمة عسكرية عام 1894 وجرّد من رتبة وطرد من الجيش ونفي الى جزيرة نائية بالقرب من ساحل غانا تسمى جزيرة الشيطان . وكانت الحادثة تنتهي عند هذا الحد لولا أن العقيد بيكارت في استخبارات الجيش الفرنسي وجد سنة 1897 ان الأسرار المسروقة لم تكن بخط دريفوس إنما بخط شخص آخر هو المقدم (ايستر هيزي) وان دريفوس بريء .

عند إذ طالب اليهود بإعادة المحاكمة، غير أن قادة الجيش والمراكز العليا عدوا إعادة المحاكمة وصمة لا تمحى في جبين الجيش ، وفضلوا موت البريء ع في سجنه على أن تعاد المحاكمة . وفي العام 1894 اغتيل رئيس الجمهورية وانتخب (فليكس فور) رئيسا للجمهورية ، ولم يتدخل هذا في الأمر ، وبعد وفاته عام 1899 انتخب (اميل لوبيت) رئيسا للجمهورية ، وتغيرت الوزارة في نفس الوقت ، وجاءت الى الحكم غالبية من الراديكاليين ، فعادوا محاكمة دريفوس فادين مرة أخرى من قبل المحكمة التي حولت رئيس الجمهورية إعفائه من العقاب أن اراد ، فعفا عنه الرئيس حالا . غير أن اليهود أصروا على براءته ، واستمرت الدعوى إلى عام 1906 اذ قررت المحكمة العسكرية رفع التهمة عنه وإعادة رتبته وشرفه العسكري إليه وعين بدرجة أعلى من درجته السابقة ومات عام 1935

كانت نتيجة حادثة دريفوس أن شكل أنصاره في البرلمان كتلة من الراديكاليين والاشتراكيين والمعتدلين بعد تسوية اختلافاتهم الدفاع عن الجمهورية الفرنسية الثالثة

وبعد اختيار (أميل لوبيت) رئيسا للجمهورية الفرنسية عام 1899 فازت الكتلة بالأكثرية ، وشكلت الوزارة بزعامه ويني والديك روسو وكان اغلب أعضاء وزارته من الراديكاليين ، وقد قررت الوزارة اليسارية تطهير الجيش من العناصر الرجعية والملكية وكل من لا يؤيد الجمهورية الثالثة ، وإبعاد الجيش عن السياسية نهائيا ، وتقليل مدة التجنيد الإجباري إلى سنتين بدلا من ثلاث سنوات

إستقال والديك روسو من منصبه بسبب سوء حالته الصحية ، فأصبح زميلة (اميل كومب) رئيسا للوزراء الذي دخل في صراع مع الكنيسة ، وفي عام 1905 فصلت الكنيسة عن الدولة وصودرت أموال وممتلكات اغلب الجمعيات الدينية ، ونصت لائحة عام 1905 ان الدولة تمتنع عن دفع رواتب رجال الدين وقد أنكر البابا هذا التصرف من الحكومة الفرنسية ، واعترض على قانون فصل الكنيسة ونتيجة لكثرة اعتراضات البابوية ، فقد عدلت الحكومة الفرنسية هذه القوانين عام ١٩٠٧ ، وأصبح فيها للكاثوليك حرية في إقامة شعائرهم الدينية في الكنائس دون الالتجاء الى وساطة الهيئات الدنيوية ، وكان قانون فصل الكنيسة عن الدولة قد كلف أميل كومب منصبه السياسي فاجبر على الاستقالة في الحال عن رئاسة الوزارة.

وفي انتخابات عام 1906 فازت الكتلة مرة أخرى بالأكثرية ، فأصبح جورج كليمنصو رئيسا للوزارة وقد وجه كليمنصو حملاته العنيفة ضد الاشتراكيين ومسببي الإضرابات الكثيرة كما انه لم يكف عن تشريعاته ضد الكنيسة الكاثوليكية معتقداً بأن الهجوم على الكنيسة هو العامل الوحيد لتوحيد وزارة كتلة

الدفاع عن الجمهورية، وعندما أراد فرض ضريبة الدخل التصاعدي عام ١٩٠٩ اتحدت جميع القوى اليمينية ضده واجبروه على الاستقالة وأصبح (ارستيد بريان) من بعده رئيسا للوزراء

